

[المجلد: الثالث / العدد: الثاني / (أكتوبر 2019) / الصفحات: 137-154]

مساهمة مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات
سلطان الاستثمار بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية
«دراسة تطبيقية لمؤسسة روية»

نؤارة محمد*⁽¹⁾؛ نوي شرف الدين⁽²⁾؛ جنة محمد⁽³⁾.

✉ NouaraMohamed.djelfa@gmail.com

⁽¹⁾ باحث دكتوراه، جامعة الجزائر 03 [الجزائر]

✉ cha.noui@univ-adrar.dz

⁽²⁾ باحث دكتوراه، جامعة أدرار [الجزائر]

✉ djenamohamed@gmail.com

⁽³⁾ باحث، إطار في الصحة بالجلفة [الجزائر]

تاريخ النشر: 2019/10/31

تاريخ القبول: 2019/08/23

تاريخ الإرسال: 2019/07/17

الملخص: تعالج هذه الورقة البحثية الدور الذي تكتسيه مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال المعلومات التي يقدمها للمستخدمين من خلال مخرجاته (القوائم المالية).

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي كانت على إحدى المؤسسات الاقتصادية الوطنية (مؤسسة روية)، نجد أن المعلومات التي تتيحها (الميزانية) أحد مخرجات النظام المحاسبي المالي لمؤسسة الدراسة يمكن تحليلها وتفسير نتائجها، وهذا ما يسمح للمستثمرين سواء الحاليين أو المستقبليين من اتخاذ قرارات رشيدة تتعلق بالاستثمار في المؤسسة أو لا بناءً على هذه المعلومات المتاحة.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، مخرجات النظام المحاسبي المالي، ترشيد قرارات الاستثمار.

تصنيف «جال»: M41.



NouaraMohamed.djelfa@gmail.com

* البريد الإلكتروني للمُرسل:



[Vol. 03\Nº: 02\ (October 2019)\Pages: 137- 154]

**The Contribution Of The Outputs Of The Financial
Accounting System In Rationalizing Investment
Decisions In Algerian Economic Institutions
«An Applied Study Of The Rouiba Foundation»**



Nouara Mohamed^{*(1)}; Noui Charefeddine⁽²⁾; Djena mohamed⁽³⁾

⁽¹⁾ University Of Alger [Algeria]

✉ NouaraMohamed.djelfa@gmail.com

⁽²⁾ University Of Adrar [Algeria]

✉ cha.noui@univ-adrar.dz

⁽³⁾ Health Sector Of Djelfa [Algeria]

✉ djenamohamed@gmail.com

Received: 17/07/2019

Accepted: 23/08/2019

Published: 31/10/2019

Abstract: This research paper aims to deal with the role of the financial accounting systems' outputs in rationalizing investment decisions in economic institutions, and this will be through the information that were provided to the users through the outputs (financial statements). Throughout the study that was applied on one of the national economic institutions (Rouiba Organization), we find that the information provided by the (budget) is one of the outputs of the financial accounting system of the studied institution can analyze and interpret its results, and this factor allows investors, whether the current ones or the upcoming ones, to make rational decisions related to investment In the institution based on this provided information.

Keywords: Financial Accounting System, Outputs Of Financial Accounting System, Rationalization Of Investment Decisions.

«JEL» Classification: M41.

* Corresponding author: NouaraMohamed.djelfa@gmail.com



Faculty of Economics, Commercial and Management Sciences
Ziane Achour University of «Djelfa»



B.P. 3117, Djelfa [Algeria].

مقدمة: إن اختلاف الممارسات المحاسبية بين دول العالم جعل العديد من المؤسسات والهيئات الدولية تقوم بإصلاحات محاسبية نتج عنها إصدار معايير محاسبية دولية تنظم العمل المحاسبي تهدف إلى تحقيق توافق وتوحيد محاسبي بين دول العالم.

وبما أن الجزائر غير منعزلة عن العالم قامت بإصلاحات في المجال المحاسبي بغية تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية مع الممارسات الدولية، فتبنت النظام المحاسبي المالي المستمد من المعايير المحاسبية الدولية، الذي غير المعالم والمفاهيم وأبرز مفهوم المحاسبة المالية الذي أضفى بعدا ماليا للقوائم المالية "مخرجات النظام المحاسبي المالي". وعليه فالإشكالية التي تعالجها الورقة البحثية تتمثل في:

هل تساهم مخرجات النظام المحاسبي المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية؟

وللإجابة على إشكالية هذه الورقة البحثية تم تقسيم الدراسة إلى محورين هما:

✓ المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

✓ المحور الثاني: تحليل الميزانية لمؤسسة روية

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للنظام المحاسبي المالي

من خلال هذا المحور سنتطرق إلى مفهوم النظام المحاسبي المالي ونطاق تطبيقه، بالإضافة إلى أهم أركانه ومبادئه. أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي الجزائري وخصائصه

إن الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية في المجال المحاسبي أسفرت على تبني نظام محاسبي مبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية.

1- تعريف النظام المحاسبي المالي

عرف القانون 07-11 المؤرخ بـ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي في المادة رقم 03 منه وسمي في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية حيث عبر وفقه على الآتي¹:

" المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها²، وعرض قوائم تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة³، ونجاعته ووضعية خزائنه في نهاية السنة المالية"⁴.

ومن الناحية الاقتصادية يتضمن النظام المحاسبي المالي إطار مرجعيا للمحاسبة المالية ومعايير محاسبية ومدونة حسابات تتسم بإنشاء قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة وتتوافق والمتطلبات المالية والمحاسبة الدولية.

أما من الناحية القانونية فالنظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المجهزة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون ووفقا للمعايير المالية والمحاسبة الدولية المتفق عليها، ويهدف قانون المحاسبة الجديد إلى تحديد النظام المحاسبي المالي الذي يدعى في صلب النص القانوني بالمحاسبة المالية⁵.

2- خصائص النظام المحاسبي المالي: يتضمن القانون 07-11 الذي تم تأجيل دخوله حيز التنفيذ إلى أول يناير سنة 2010 بمقتضى الأمر رقم 08-02 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008 نظام محاسبي محل المخطط الوطني للمحاسبة هذا المرجع المحاسبي الجديد الموافق مع المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ادخل تغييرات جد هامة على مستوى المفاهيم، حيث يتميز هذا النظام المحاسبي المالي بأربعة استحداثات جديدة هي:

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب تطبيقنا المحاسبي للتطبيق العالمي والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيف مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛
- إيضاح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية والذي يحد من مخاطر التدخل الإرادي واللاإرادي بالمعالجة اليدوية في القواعد، وكذا تسهيل فحص الحسابات؛

- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية أو المحتملة الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛

- إمكانية تطبيق المؤسسات الصغيرة نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة⁶.

ثانيا: نطاق تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري وتنظيمه المحاسبي:

لقد حدد المشرع الجزائري مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي وتنظيمه المحاسبي وفي ما يلي مجال تطبيقه وتنظيمه المحاسبي:

1- نطاق التطبيق: تنص المادة رقم 4 من قانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 على أنه يلزم المؤسسات التالية بمسك محاسبة مالية وهي:

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية مع مراعاة الأحكام الخاصة بها⁷؛

- المؤسسات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛

- التعاونيات⁸؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات مكررة؛

- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي⁹؛

كما تنص المادة رقم 05 من القانون السابق؁ على انه يمكن للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين أن تمسك محاسبة مالية مبسطة¹⁰؁ ويستثنى من مجال تطبيق القانون المتضمن النظام المحاسبي المالي للأشخاص المعنويين الخاضعين لقواعد المحاسبة العمومية.

2- تنظيم المحاسبة للنظام المحاسبي المالي الجزائري: حددت المواد من 10 إلى 24 من القانون 07-11 تنظيم المحاسبة؁ وفيما يلي بعض النقاط التي تعطي أكثر انسجام للمسك المحاسبي:

- يجب أن تستوفي المحاسبة التزامات الانتظام والمصدقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك المعلومات التي تعالجها ورقابته وعرضها وتبليغها؁ كما تحدد المؤسسة تحت مسؤوليته الإجراءات اللازمة لوضع تنظيم محاسبي يسمح بالرقابة الداخلية والخارجية على السواء¹¹؛

- تمسك المحاسبة بالعملة الوطنية؛

- التسجيل المحاسبي يكون وفق القيد المزدوج؛

- كل تسجيل محاسبي يكون مرفقا بوثيقة إثبات¹²؛

- لا يمكن إجراء المقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم إلا إذا تمت المقاصة على أسس قانونية وتعاقدية؛

- كل مؤسسة ملزمة بمسك اليومية ودفتر الأستاذ؁ دفتر الجرد؛

- يتم الاحتفاظ بالوثائق والدفاتر لمدة 10 سنوات¹³؛

- يتم مسك المحاسبة يدويا أو آليا؛

- تصميم دفتر الإجراءات؛

- محتوى الدفاتر يكون إجباري ومحدد¹⁴.

ثالثا: أركان النظام المحاسبي المالي الجزائري ومبادئه

في ما يلي أركان النظام المحاسبي المالي وأهم المبادئ التي تنبناها:

1- أركان النظام المحاسبي المالي: تتمثل أركان النظام المحاسبي المالي في ما يلي:

1-1- بالنسبة للتعريف ومجال التطبيق: لا يوجد اختلاف ذو أهمية باستثناء الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة يمكن لها أن تمسك محاسبة مالية مبسطة وسيتم تحديد المعايير التي تصنف هذه المؤسسات من رأس المال وعدد المستخدمين.

1-2- بالنسبة للإطار التصوري: هنا يجب الإشارة أن المصطلح العربي المستخدم في أدبيات المحاسبة المالية هو الإطار المفاهيمي؁ وهذا الإطار يعتبر جديدا مقارنة مع المخطط المحاسبي السابق وقد حدد هذا الإطار المبادئ المحاسبية بدقة كما أن الإطار التصوري يمثل دليلا لإعداد المعايير المحاسبية واختيار الطريقة الملائمة عندما لا تعالج المعايير تلك الحالة؁ ويلاحظ على هذه المبادئ أنها متقاربة مع مبادئ الإطار المفاهيمي المعتمد من قبل هيئة

المحاسبة المالية الأمريكية كما أن النظام المحاسبي المالي حدد عمل المعايير بدقة وهو تحديد كل من :

- قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والنواتج؛

- محتوى القوائم المالية وكيفية عرضها.

1-3- تنظيم المحاسبة: لم يأتي النظام المحاسبي المالي بشيء في هذا الجانب لأنه أشار إلى أمور تقنية وعملية متعارف عليه ومعمول بها في المخطط المحاسبي (المواد من 10 إلى غاية 24 من القانون 07-11)¹⁵.

1-4- القوائم المالية: تعد المؤسسات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون القوائم المالية سنويا على الأقل عدا المؤسسات الصغيرة:

- الميزانية؛

- حساب النتائج؛

- جدول سيولة الخزينة؛

- جدول تغير الأموال الخاصة؛

- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج¹⁶.

1-5- الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة: كل مؤسسة تشرف على مؤسسة أو عدة مؤسسات أخرى ويكون مقرها في التراب الوطني تعد وتنشر القوائم المالية المدمجة للمجمع المكون لكل هذه المؤسسات، ويهدف دمج الحسابات إلى عرض الوضعية المالية ونتيجة مجموعة المؤسسات على أنها مؤسسة وحيد¹⁷.

1-6- تغيير التقديرات والطرق المحاسبية: يمكن للمؤسسة أن تلجأ لتغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية القوائم المالية؛ كما يركز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، والتي من خلالها تقدم معلومات موثوقة أكثر والحصول عليها¹⁸.

2- مبادئ النظام المحاسبي المالي الجزائري: تتمثل المبادئ والقواعد المحاسبية التي تبناه النظام المحاسبي المالي في:

2-1- محاسبة التعهد (أساس الاستحقاق): أي أن تأثيرات المعاملات والأحداث الاقتصادية يتم الاعتراف بها عندما تحدث وليس عندما تحدث تدفقات نقدية .

2-2- قابلية الفهم: يشترط في المعلومة المالية أن يتم عرضها بوضوح بعيدة عن التعقيد حتى يتمكن المستخدمين من فهمها¹⁹.

2-3- الدلالة: يجب أن تكون المعلومات المالية والبيانات المحاسبية تم تسجيلها على أساس وثائق ومستندات ثبوتية مؤرخة تضمن مصداقيتها.

2-4- قابلية المقارنة: أي إمكانية مقارنة القوائم المالية لسنوات سابقة أو مع مؤسسات أخرى²⁰.

2-5- استمرارية الاستغلال: يجرى إعداد القوائم المالية بالافتراض أن المؤسسة مستمرة وستبقى عاملة في المستقبل المنظور؁ وعلية يفترض أنه ليس لءى للمؤسسة النية أو الحاجة للتصفية أو لتقليص حجم عملياتها بشكل عام؁ ولكن إن وءءت هذه النية أو الحاجة فانه يجب الإفصاح عن ذلك.

2-6- المصادقية: يجب أن تعطي القوائم المالية صورة صادقة حول الوضعية المالية للمؤسسة²¹.

2-7- مبدأ التكلفة التاريخية: تسجل عناصر الأصول والخصوم في القوائم المالية بقيمة الحصول عليها لكن هناك حالات يمكن فيها تعويض التكلفة التاريخية بما يسمى القيمة العادلة.

2-8- تغليب الواقع الاقتصادية على المظهر القانوني: من الضروري محاسبة العمليات المالية والأحداث الأخرى حسب حقيقتها الاقتصادية وليس استنادا فقط على شكلها القانوني؁ لأنه ءوءء في بعض الحالات تناقض بين الشكل القانوني والحقيقة الاقتصادية؁ فمثلا عملية القرض الإيجاري تعتبر عملية الإيجار عدم انتقال الملكية من النظرة القانونية؁ وتعتبر عملية بيع أو شراء من الناحية الاقتصادية²².

المؤور الثاني: تحليل الميزانية لمؤسسة روية

سيتم دراسة وتحليل الميزانية لأءء المؤسسات الاقتصادية الوطنية الرائدة وطينا وقاريا وهي مؤسسة روية؁ وهذه الأخيرة هي مؤسسة ذات طابع اقتصادي إنتاجي- ءجاري؁ حيث تقوم بإنتاج مختلف أنواع العصور وتسوقه على المستوى الوطني وحقى القاري.

أولا: الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة روية ومختلف مؤشراتها: ءكون الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة روية من جانبين؁ جانب خاص بالأصول والجانب الأخر خاص بالخصوم وءكون الحسابات مختصرة وغير تفصيلية.

1- عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة روية (جانب الأصول): يضم جانب الأصول الخاص بالميزانية المالية المختصرة لمؤسسة روية كل من الأصول الغير جارية (القيم الثابءة) وقيم الاستغلال؁ بالإضافة الى القيم القابلة للءقيق والقيم الجاهزة؁ وفيما يلي الميزانية المختصرة لمؤسسة روية (جانب الأصول) ومختلف المؤشرات المرتبطة بها وهذا لدورة (2015-2016):

الءءول رقم (01) : الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة روية (جانب الأصول) لدورة 2015-2016

الأصول	2015	%	2016	%
الأصول الغير جارية	5302557992,00	%63,58	5742539835,00	%61,88
قيم الاستغلال	1164305624,00	%13,96	981513129,00	%10,58
القيم القابلة للءقيق	1633134795,00	%19,58	2435117695,00	%26,24
القيم الجاهزة	240206347,00	%2,88	121221865,00	%1,31
المؤمؤ	8340204758,00	%100	9280392524,00	%100

من خلال الجدول السابق نجد أن:

- الأصول غير جارية (الأصول الثابتة): نلاحظ أن نسب الأصول الغير جارية في سنوات الدراسة محصورة بين نسبتيهما 61% ونسبة 63% من اجمالي اصول المؤسسة.
- قيم الاستغلال: نلاحظ تقارب في كل قيم الاستغلال للمؤسسة خلال سنوات الدراسة، حيث أن نسب قيم الاستغلال في سنوات الدراسة محصورة بين نسبتيهما 10% ونسبة 13% من اجمالي اصول المؤسسة.
- القيم القابلة للتحقيق: نلاحظ ارتفاع مستمر في القيم القابلة للتحقيق لمؤسسة روية وهذا في كل سنوات الدراسة، حيث كانت النسبة سنة 2015 حوالي 19.58% لترتفع النسبة سنة 2016 الى 26.24% وهذا راجع لزيادة معاملات المؤسسة مع العملاء.
- القيم الجاهزة: نلاحظ أن مبالغ القيم الجاهزة لمؤسسة روية منخفضة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة، وهي نسب غير مقبولة، وهذا يجعل المؤسسة غير قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة بالسيولة الجاهزة لديها.

2- عرض الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة روية (جانب الخصوم): يضم جانب الخصوم الخاص بالميزانية المالية المختصرة لمؤسسة روية كل من الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل، بالإضافة إلى الديون قصيرة الأجل، وفيما يلي الميزانية المختصرة لمؤسسة روية (جانب الخصوم) ومختلف المؤشرات المرتبطة بها وهذا لدورة (2015-2016):

الجدول رقم (02) : الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة روية (جانب الخصوم) لدورة 2015-2016

الخصوم	2015	%	2016	%
الأموال الخاصة	,002068196733	%24,80	2072066347,00	%22,33
ديون طويلة الأجل	3131159396,00	%37,54	2922690065,00	%31,49
ديون قصيرة الأجل	3140848630,00	%37,66	4285636112,00	%46,18
المجموع	8340204758,00	%100	9280392524,00	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول السابق نجد أن:

- الأموال الخاصة: نلاحظ ارتفاع مستمر في قيم الأموال الخاصة لمؤسسة روية خلال سنوات الدراسة، حيث أن نسب الأموال الخاصة محصورة ما بين 22% و24% من اجمالي الخصوم، وهي نسب

منخفضة لا تحقق الاستقلالية المالية للمؤسسة.

➤ **الديون طويلة الأجل:** نلاحظ أن المؤسسة تعتمد على الديون طويلة الأجل بقيم متزايدة خلال سنوات الدراسة؁ وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على جزء كبير من الديون طويلة الأجل لتمويل استثماراتها لان الأموال الخاصة لا تغطيها كاملة.

➤ **ديون قصيرة الأجل:** نلاحظ ارتفاع مستمر في قيم الديون قصيرة الأجل خلال سنوات الدراسة؁ وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على الديون قصيرة الأجل لتغطية أصولها المتداولة.

ثانيا: مؤشرات التوازن المالية لمؤسسة روية: إن مؤشرات التوازن المالي التي يمكن حسابها من المعلومات المتضمنة في الميزانية لمؤسسة روية تتمثل في كل من رأس مال العامل بمختلف أنواعه؁ احتياجات رأس مال العامل والخزينة.

3-1- رأس المال العامل لمؤسسة روية: يمكن حساب رأس المال العامل بإحدى الطريقتين التاليتين:

3-1-1- الطريقة الأولى: يتم حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول غير الجارية}$$

الءءول رقم (03): رأس مال العامل من أعلى الميزانية لمؤسسة روية

السنوات	2015	2016
البيان		
الأموال الدائمة	5199356128,00	4994756411,00
الأصول الغير جارية	5302557993,00	5742539836,00
رأس المال العامل	-103201865,00	-747783425,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال سنة 2015 وسنة 2016 وهذا يدل أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية أصولها الغير جارية (الثابتة) بأموالها الدائمة وهذا نتيجة ارتفاع الأصول الغير جارية في سنة 2015 وسنة 2016؁ وعليه تلجأ المؤسسة لتمويل جزء من أصولها الغير جارية بالديون القصيرة الأجل.

3-1-2- الطريقة الثانية: يحسب رأس مال العامل من أسفل الميزانية وفق العلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

الجدول رقم (04): رأس مال العامل من أسفل الميزانية لمؤسسة روية

2016	2015	السنوات البيان
3537852689,00	3037646765,00	الأصول الجارية
4285636112,00	3140848630,00	ديون قصيرة الأجل
-747783425,00	-103201865,00	رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال سنة 2015 وسنة 2016 وهذا يدل أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية ديونها قصيرة الأجل بأصولها الجارية.

3-2- رأس المال العامل الخاص لمؤسسة روية: يحسب وفق العلاقة التالية:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الغير جارية

الجدول رقم (05): رأس مال العامل الخاص لمؤسسة روية

2016	2015	السنوات البيان
2072066347,00	2068196733,00	الأموال الخاصة
5742539836,00	5302557993,00	الأصول الغير جارية
-3670473489,00	-3234361260,00	رأس المال العامل الخاص

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص سالب خلال كل سنوات الدراسة وهذا نتيجة عدم قدرة المؤسسة على تغطية أصولها الغير جارية بالاعتماد على أموالها الخاصة، لأن قيم الأصول الغير جارية أكبر من قيم مبالغ الأموال الخاصة خصوصا وأن مبالغ قيم الأصول الغير جارية متزايدة من سنة لأخرى خصوصا سنة 2016.

3-3- رأس المال العامل الإجمالي لمؤسسة روية: هو مجموع الأصول الجارية خلال سنة ويحسب وفق

رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق + قيم جاهزة

العلاقة التالية:

الءءول رقم (06): رأس المال العامل الإءمالي لمؤسسة رؤفة

البيان	السنوات	2015	2016
قفم الاسءءلال		1164305624,00	981513129,00
قفم قابلة للءءقق		1633134794,00	2435117695,00
قفم ءاهزة		240206347,00	121221865,00
رأس المال العامل الإءمالي		3037646765,00	3537852689,00

المصدر: من إءءاء الباءفن بالاعءماء على الملءق رقم (01).

نلاءظ أن رأس المال العامل الإءمالي ءلال سنوات الءراسة مءزاف من سنة لأءرى؁ وهذا نءفءة الزفاءة المءءبرة فف القفم القابلة للءءقق من سنة لأءرى مع نوع من الاسءقرار فف قفم الاسءلال والقفم ءاهزة.

3-4- رأس المال العامل الأءنبف لمؤسسة رؤفة: هو عبارة عن مصادر الءمولف الءارءفة؁ وفءسب ءسب

العلاقة الءالفة:

$$\text{رأس المال العامل الأءنبف} = \text{ءفون طؤفلة الأءل} + \text{ءفون قصفرة الأءل}$$

$$= \text{رأس المال العامل الإءمالي} - \text{رأس المال العامل الءاص}$$

الءءول رقم (07): رأس المال العامل الأءنبف لمؤسسة رؤفة

البيان	السنوات	2015	2016
ءفون طؤفلة الأءل والمءوسطة		3131159395,00	2922690064,00
ءفون قصفرة الأءل		3140848630,00	4285636112,00
رأس المال العامل الأءنبف		6272008025,00	7208326176,00

المصدر: من إءءاء الباءفن بالاعءماء على الملءق رقم (01).

من ءلال الءءول السابق نلاءظ أن رأس المال العامل الأءنبف لمؤسسة رؤفة فف ارءفاع مسءمر من سنة لأءرى وهذا نءفءة الارءفاع المسءمر للءفون قصفرة الءل وللءفون طؤفلة الءل؁ ءفء ان ءمؤع نسب الءفون ءفوق 60% من اءمالي ءمؤع الءصوم فف ءل سنوات الءراسة.

3-5- احتياجات رأس المال العامل لمؤسسة روية: تحسب احتياجات رأس المال العامل حسب العلاقة

التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل}$$

الجدول رقم (08): احتياجات رأس مال العامل لمؤسسة روية

البيان	السنوات	2015	2016
احتياجات التمويل (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق)		2797440418,00	3416630824,00
موارد التمويل (ديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية)		2542622987,00	3427101630,00
احتياجات رأس المال العامل		254817431,00	-10470806,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل موجب خلال سنة 2015 وهذا يعني أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل خلال هذه السنوات، أما في سنة 2016 فنجد أن احتياجات رأس المال العامل سالبة لعدم قدرة احتياجات التمويل من تغطية موارد التمويل بالرغم من ارتفاع قيمة احتياجات التمويل في هذه السنة نتيجة ارتفاع قيمة المبالغ القابلة للتحقيق في هذه السنة والتي يقابلها كذلك ارتفاع موارد التمويل في هذه السنة نتيجة الارتفاع الكبير للديون قصيرة الأجل في هذه السنة.

3-6- الخزينة لمؤسسة روية: الخزينة الصافية هي عبارة عن مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف

المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وتحسب حسب العلاقة التالية:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

الجدول رقم (09): الخزينة لمؤسسة روية

البيان	السنوات	2015	2016
رأس المال العامل		-103201865,00	-747783425,00
احتياجات رأس المال العامل		254817431,00	-10470806,00
الخزينة		-358019296,00	-737312617,00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من ؤلال الؤءول السابق نؤء أن الؤزنفة سالفة ؤلال سنؤات الءراسفة وهءا رافع لكون رأس المال العافل (هامش الأمان) اقل من اءافافاء الءورة؁ بمعنى أؤر هامش الأمان لم فغطف كاففة اءافافاء الءورة. ؤالفاف: ؤساب مؤءلف النسب المالية لمؤسسة روففة: ؤمءل أهم النسب المالية الفف فمكن ؤسابها من ؤلال المعلومات المءضمنة فف ؤائمة المفزاففة فف نسب الهفكلة والسفولة ونسب الممول؁ ؁ وفف ما فلف أهم طرق ؤساب هءة النسب وءفسفرافافا:

1-نسب الهفكلة لمؤسسة روففة: هف نسب ؤصف الوضففة المالية للمؤسسة فف وقء معفن وءعبر عن أهمفة كل عنصر من عناصر المفزاففة.

1-1-نسب هفكلة الأصول لمؤسسة روففة: الؤءول الموالف فوضح نسب هفكلة الأصول لمؤسسة روففة وطرق ؤسابها:

الؤءول رقم (10): نسب هفكلة الأصول لمؤسسة روففة

البيان	السنوات	2015	2016
الأصول الففر ؤارففة		%63,58	%61,88
نسب الأصول ففر ؤارففة =	مؤمؤ الأصول		
الأصول ؤارففة		%36,42	%38,12
نسب الأصول ؤارففة =	مؤمؤ الأصول		
ففم الاسءغال		%13,96	%10,58
نسب ففم الاسءغال =	مؤمؤ الأصول		
ففم ؤافزة		%2,88	%1,33
نسب ففم ؤافزة =	مؤمؤ الأصول		
ففم ففر ؤافزة		%19,58	%26,24
نسب ففم ففر ؤافزة =	مؤمؤ الأصول		

المصدر: من إءاءاف الباففن بالاعءماء على الملؤق رقم (01).

من ؤلال الؤءول السابق نؤء أن:

➤ نسب الأصول ففر ؤارففة (الأصول الفاففة): نلافظ ؤقارب فف نسب الأصول الففر ؤارففة فف سنؤات الءراسفة؁ ؤفء أن نسب الأصول الففر ؤارففة فف سنؤات الءراسفة مءصورة بفن نسبفن هما %61 ونسبة %63

من اجمالي اصول المؤسسة.

➤ **نسبة الأصول الجارية (المتداولة):** إن نسب الأصول الجارية لمؤسسة روية متقاربة في سنوات الدراسة، حيث أن نسب الأصول الجارية محصورة بين نسبتيهما 36% ونسبة 38% من اجمالي اصول المؤسسة.

➤ **نسبة قيم الاستغلال:** نلاحظ تقارب في نسب قيم الاستغلال لمؤسسة روية خلال سنوات الدراسة، حيث أن نسب قيم الاستغلال في سنوات الدراسة محصورة بين نسبتيهما 10% ونسبة 13% من اجمالي اصول المؤسسة.

➤ **نسبة القيم القابلة للتحقيق:** نلاحظ ارتفاع مستمر في نسبة القيم القابلة للتحقيق لمؤسسة روية وهذا في كل سنوات الدراسة، حيث كانت النسبة سنة 2015 حوالي 19.58% لترتفع النسبة سنة 2016 الى 26.24% وهذا راجع لزيادة معاملات المؤسسة مع العملاء على الحساب.

➤ **نسبة القيم الجاهزة:** نلاحظ أن نسب القيم الجاهزة لمؤسسة روية منخفضة وغير مستقرة خلال سنوات الدراسة حيث تصل النسبة في سنة 2016 الى 1.33 % وهي نسبة غير مقبولة، وهذا قد يعرض المؤسسة لمشاكل في السيولة مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التزاماتها القصيرة بالسيولة الجاهزة لديها.

1-2- نسب هيكلية الخصوم لمؤسسة روية: الجدول الموالي يوضح نسب هيكلية الخصوم لمؤسسة روية

وطرق حسابها:

الجدول رقم (11): نسب هيكلية الخصوم لمؤسسة روية

البيان	السنوات	2015	2016
نسب الأموال الدائمة = الأموال الدائمة مجموع الخصوم		62,34%	53,82%
نسب الأموال الخاصة = الأموال الخاصة مجموع الخصوم		24,80%	22,33%
نسب الديون الطويلة الأجل = الديون الطويلة الأجل مجموع الخصوم		37,54%	31,49%
نسب الديون القصيرة الأجل = الديون القصيرة الأجل مجموع الخصوم		37,66%	46,18%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول السابق نجد أن:

➤ **نسب الأموال الءائمة:** نلاحظ أن نسب الأموال الءائمة لمؤسسة رؤفة فف سنؤات الءراسة كبفرة وءفوق 53% من إءمالف الءصوم؁ ؤفر أن أكثر من نصف هءة النسبة من الءفون طؤفلة الأءل.

➤ **نسب الأموال الءاصة:** نلاحظ أن نسب الأموال الءاصة لمؤسسة رؤفة مءقاربة فف سنؤات الءراسة ولا ءءاوز 25% من إءمالف الءصوم وهف منءفضة فءعل المؤسسة ءءؤءه إلى ؤفار الاسءءانة لءءطفة مءءلف اءءفافاها.

➤ **نسب الءفون طؤفلة الأءل:** نلاحظ أن مؤسسة رؤفة ءعءمء على الءفون طؤفلة الأءل بنسب مرءفعة ءءاوز 30% من إءمالف الءصوم؁ وهءة النسبة مرءفعة عن نسبة الأموال الءاصة للمؤسسة وهءا فءل على أن المؤسسة ءعءمء على ؤءة كبفر من الءفون طؤفلة الأءل لءمؤفل اسءماراها لان الأموال الءاصة لا ءءطفها لوءءها.

➤ **نسب الءفون قصفرة الأءل:** نلاحظ أن مؤسسة رؤفة ءعءمء على الءفون قصفرة الأءل بنسب مرءفعة ءءاوز 35% من إءمالف الءصوم ؤلال كل سنؤات الءراسة؁ وهءا فءل على أن المؤسسة ءعءمء على الءفون قصفرة الأءل لءءطفة أصولها المءءولة.

2- نسب السفولة لمؤسسة رؤفة: من ؤلال هءة النسب ءممكن المؤسسة والمسءءمفن من معرفة قءرء المؤسسة على الوفاء بالءزاماها قصفرة الأءل بالاعءماء على أصولها الءاربة وهءا نءفءة سرة ءؤول هءة الأصول إلى سفولة عكس الأصول الءفر ؤاربة؁ والءءول الموالف فؤض أهمها:

الءءول رقم (12): نسب السفولة لمؤسسة رؤفة

البيان	السنؤات	2015	2016
نسبة السفولة العامة =	الأصول الءاربة	96,71%	82,55%
	الءفون القصفرة الأءل		
نسبة السفولة الءاصة =	الءقوق	51,99%	56,82%
	الءفون القصفرة الأءل		
نسبة السفولة الءالفة =	القفم الءاهزة	7,64%	2,82%
	الءفون القصفرة الأءل		
نسبة سفولة الأصول =	الأصول الءاربة	36,42%	38,12%
	مءمؤع الأصول		

المصدر: من إءءاء الباءفن بالاعءماء على الملق رقم (01).

من ؤلال الءءول السابق نءء أن:

➤ **نسب السيولة العامة:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة السيولة العامة لمؤسسة روية في سنة 2015 وسنة 2016 أقل من الواحد بمعنى أن المؤسسة تعاني من مشكل عدم توفر السيولة في سنة 2015 وسنة 2016، وهذا ما يجعل المؤسسة غير قادرة علي الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على أصولها الجارية، ويدل هذا كذلك على أن رأس المال العامل في السنتين سالب وهذا ما أكدناه سابقا.

➤ **نسب السيولة الخاصة:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة متقاربة في سنوات الدراسة وتصل الى نسبة 50%، بمعنى أن المؤسسة لو تحصل كل حقوقها لدى الغير يمكنها تسديد نصف التزاماتها قصيرة الاجل.

➤ **نسب السيولة الحالية (الجاهزة):** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة في سنوات الدراسة منخفضة جدا، وهذا ما يجعل المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام سيولتها الحالية (الجاهزة) فقط.

3- نسب التمويل لمؤسسة روية: تعبر هذه النسب على مصادر التمويل في المؤسسة، والجدول الموالي يوضح أهمها:

الجدول رقم (13): نسب التمويل لمؤسسة روية

2016	2015	البيان / السنوات
86,97%	95,05%	نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة الأصول الغير جارية
36,08%	39,00%	نسبة التمويل الذاتي (الخاص) = الأموال الخاصة الأصول الغير جارية
28,74%	32,97%	نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة مجموع الديون
77,67%	75,20%	نسبة المديونية (قابلية السداد) = مجموع الديون مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (01).

من خلال الجدول السابق نجد أن:

➤ **نسب التمويل الدائم:** نلاحظ من خلال الجدول السابق أن النسبة اقل من الواحد في سنة 2015 وسنة 2016 وهذا يدل على أن المؤسسة لا يمكنها تمويل أصولها الغير جارية بالأموال الدائمة فقط وبمعنى اخر جزء من الاصول غير الجارية تمويل عن طريق الديون قصيرة الاجل.

➤ **نسب التمويل الذاتي (الخاص):** من خلال الجدول السابق نجد أن النسبة اقل من الواحد في سنوات الدراسة ، اي أن مؤسسة روية لم تتمكن من تمويل أصولها الغير جارية (الثابتة) بأموالها الخاصة مما جعل المؤسسة تبحث عن مصادر خارجية (الاقتراض)، وتم تأكيد هذا سابقا من خلال قيم رأس المال الخاص التي كانت سالبة في كل سنوات الدراسة.

➤ **نسب الاستقلالية المالية:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النسبة اقل من الواحد لان الأموال الخاصة اقل من مجموع الديون وهذا ما يجعل المؤسسة غير مستقلة ماليا.

➤ **نسب المديونية (التمويل الخارجي):** من الجدول السابق نجد ان نسبة المديونية اكبر من 50% بكثير في سنوات الدراسة، وهذا يؤكد أن المؤسسة تعتمد بصفة كبيرة على مصادر خارجية في التمويل مما يجعلها غير مستقلة ماليا.

الخاتمة:

لقد قامت الدولة الجزائرية بالعديد من الإصلاحات في مختلف المجالات والتي من بينها المجال المحاسبي حيث أسفرت هذه الإصلاحات على تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي والمستمد أساسا من معايير المحاسبة الدولية بهدف تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية مع الممارسات الدولية، وهذا أملا في جلب المستثمرين الأجانب لتنشيط وتنويع الاقتصاد الوطني في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها البلاد نتيجة تراجع أسعار البترول.

إن مخرجات النظام المحاسبي المالي تشكل حلقة وصل بين المؤسسة الاقتصادية والمستثمرين الحاليين أو المحتملين وهذا من خلال المعلومات المتضمنة فيها والتي يمكن الاعتماد عليها في عملية اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية. ومن خلال الدراسة التطبيقية التي كانت على أحد أهم القوائم المالية (الميزانية) لإحدى المؤسسات الاقتصادية (مؤسسة روية)، نجد أن مختلف المعلومات التي وفرتها الميزانية ساهمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة والتي من خلالها يمكن للمستخدمين من اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية شريطة أن تكون هذه المعلومات تعبر وتعكس الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

الهوامش والإحالات:

- ¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم: 74، المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، ص: 3.
- ² منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، النظام المحاسبي المالي، مطبعة متيجة، براق، الجزائر، 2010، ص: 10.
- ³ حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، 2009، ص: 8.
- ⁴ بلعروسي احمد التيجاني، النظام المحاسبي المالي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص: 21.
- ⁵ كتوش عاشور، متطلبات تطبيق نظام المعلومات المحاسبي الموحد (ias/ifrs) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السادس، كلية الاقتصاد، جامعة الشلف، الجزائر، 2009، ص: 290-291.
- ⁶ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية، مديرية عامة للمحاسبة، المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمية وزارية رقم: 02، مؤرخة في 29 أكتوبر 2009 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، نوفمبر 2009، الجزائر، ص: 2.
- ⁷ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد رقم: 74، ص: 3.
- ⁸ منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 10.
- ⁹ حاج علي، مرجع سبق ذكره، طبعة 2009، ص: 8-9.
- ¹⁰ بلعروسي احمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 21.
- ¹¹ الجريدة الرسمية مرجع سبق ذكره، العدد رقم: 74، ص: 4-5.
- ¹² منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 11 الى 13.
- ¹³ حاج علي، مرجع سبق ذكره، طبعة 2009، ص: 11 الى 14.
- ¹⁴ بلعروسي احمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 22 الى 24.
- ¹⁵ احسين عثمان، سعاد شعابنية، مرجع سبق ذكره، ص: 8-9.
- ¹⁶ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد رقم: 74، ص: 5.
- ¹⁷ حاج علي، مرجع سبق ذكره، طبعة 2009، ص: 17-18.
- ¹⁸ بلعروسي احمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 27.
- ¹⁹ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، العدد رقم: 74، ص: 4.
- ²⁰ منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سبق ذكره، ص: 10-11 (بتصرف).
- ²¹ حاج علي، مرجع سبق ذكره، طبعة 2009، ص: 9-10.
- ²² بلعروسي احمد التيجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 22. بتصرف.